

القدرة الوطنية والاستثمار

عباس الفالبي

النفط: لا تكُوْب توقيع اتفاق استثمار الغاز مع شل وميتسوبishi وسرسل العقد إلى مجلس الوزراء

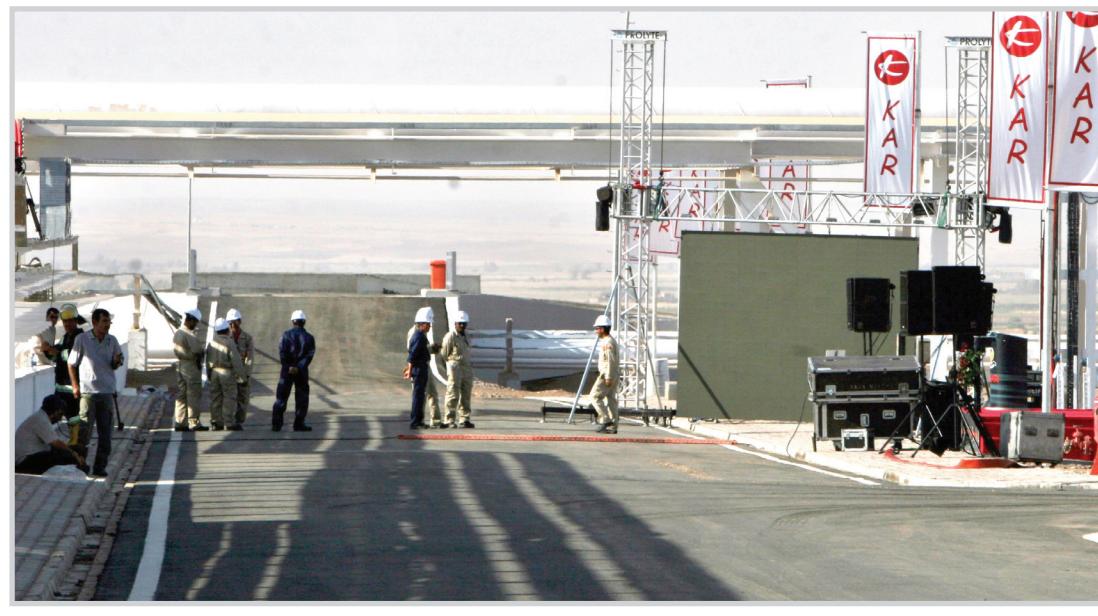
الأوبك، وبتوقيع مشكلة عدم التزام الدول الأعضاء بمحضها الجديدة، مثماً حدث في ثمانينيات القرن الماضي.

وكان العراق، الذي استضاف قبل ٥٠ عاماً كل من السعودية والكويت وإيران وقطر، وشكل مملكة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من ٢٢ دولة، قد ضفت قفراته بسب الحروب المخاللة والحساب الاقتصادي طويل الأمد، يحاول لأن رفع مستوى إنتاجه إلى أعلى المستويات.

ولا يتزعم العراق بنظام حصص الأوبك، بحسب الأوضاع الاستثنائية التي يربى بها، في وقت تصر المنظمة على ضمان استقرار أسواق النفط، والسيطرة على إنتاج النفط عبر إلزم الدول الأعضاء أن تكون حصصها الإنتاجية متوافقة مع مخزونها الاحتياطي.

ويتزامن إعلان الأرقام الجديدة حول مخزونات العراق النفطية، مع محاولات العراق زيادته إنتاجه ورغبتة في المواءة إلى نظام الحصص، ويعزى بعض المخللين محاولات العراق هذه إلى الجهد الذي تبذله الدول المصدرة للنفط لزيادة حصصها الإنتاجية في الأوبك، عن طريق إعلان زيادة حجماحتياطاتها النفطية.

وكانت الارتفاعات الفعلية المؤكدة للعراق



تبلغ ١١٥ مليون برميل وهو ثالث أكبر احتياطي في العالم بعد السعودية وإيران، ويتنبأ ٤٠ مليون برميل نفط يومياً.

ويحاول رفع إنتاجه خلال السنوات القليلة المقبلة إلى ٦٠ مليون برميل يومياً، عن طريق تطوير قدراته النفطية.

وفي هذه الأثناء أعلن وزير الطاقة الأميركي، عن نيته مطالبة الأوبك

بزيادة حصصه بـ٨% من إنتاج النفط، ويستند في مطلبته إلى حسارة هموم الشركات

المسلحة على البنية التحتية للنفط في منطقة

النفط، ويعزى بعضها إلى انتشار

النفط في العالم.

إن انتشاره أدى إلى ارتفاع أسعار

النفط، مما ساهم في زيادة حجم إنتاجه

بـ٨% من إنتاجه، بعد إعلانه قرار الغزو

عن المليشيات.

ويجسّس التقارير الخبرية، فإن كلاً من إيران والإمارات العربية ليسا راضيتين عن حصصهما، ويريدان مراجعتها، ولكن مسؤولي الأوبك يعلنون أنهم لم يتلقوا طلب رسمياً من أيّة دولة، لزيادة حصتها من إنتاج

النفط.

بنظام حصص الأوبك، ستخلق إرباكاً في

النفط، فأنه يتعذر على اتفاق

النفط، فأنه يتعذر على اتفاق